مع الفعل لان القدرة يلزمها كونها محتاجا اليها لاجل ان تدخل الفعل من العدم الى الوجود وكونها مع الفعل
يلزمها ان يستغنى عنها لان حال حدوث الفعل صار الفعل موجودا فلا حاجة اليها لانا ندخل من العدم
الى الوجود وتنافي الملزوم لازم للتنافي بين اللوازم واذا كان التنافي بين القدرة وبين كونها
مع الفعل لازما امتنع الجمع بينهما فلا تكون القدرة مع الفعل الثالث لو لم تكن القدرة قبل الفعل
للزم احد المحالين اما قدم العالم او حدوث قدرة الله تعالى والتالي بقسميه باطل بيان الملازمة
ان قدرة الله تعالى اما حادثة او قديمة فان كان الاول لزم الامر الثاني وان كان الثاني يلزم ان
يكون العالم الذي هو معلولها قديما لان الفرض ان القدرة مع الفعل فيلزم الاول اجيب بان
الكافر في حال الكفر مكلف بالايمان من حيث انه قادر بجميع اسبابه مامور بالايمان حال القدرة لا قبلها
وهذا ليس تكليفا بما لا يطاق وعن الثاني انه محتاج الى القدرة وحدها لاجل ان تدخل الفعل
من العدم الى الوجود ولا الى القدرة مع حدوث الفعل او عدمه والحاجة الى القدرة وحدها حال
حدوث الفعل متحققة وعن الثالث ان كلامنا في قدرة العبد لا بالنسبة الى قدرة الله تعالى
المقدرة والاشاعرة احتجوا على ان القدرة مع الفعل بان القدرة عرض والعرض لا يبقى زمانين
والحق ان اريد بالقدرة الصفة المستجمعة لجميع الشرائط لا بد لا يكون قبل الفعل بالزمان بل معه
وان اريد بها القوة المنبثة في العضلة يكون القدرة قبل الفعل بالزمان ولا يجوز ان يتعدد
القادر عند اتحاد وقوع المقدور اي لا يجوز ان يقع مقدور واحد بقادرين لانه لو وقع بهما لكان
وقوعه بهذا موجبا لاستغنائه عن الاخر ووقوعه بذاك موجبا لاستغنائه عن هذا فلو وقع
بهما لوجب استغنائه عن كل منهما ولا شك انه محال ووقوعه بالقادر يكون محتاجا اليه فيكون
في حال احتياجه اليهما مستغنيا عنهما وهو محال وانما قال ولا يتحد وقوع المقدور ولم يقل ولا يتحد
المقدور لانه يمكن تعلق القادرين بمقدور واحد بان يكون كل منهما قادرا عليه ولكن لا يمكن وقوعه
بهما ولا استبعاد في تماثل القدرة وذهب طائفة الى ان القدرة مختلفة ويستبعد ان يكون متماثلة
لانه لو اجتمع قدرتان متماثلتان لقادر على مقدور واحد لامتنع كما يمتنع ان يقع مقدور واحد بقادرين كذلك
يمتنع

٤٧

يمتنع وقوعه بقدرتين لقادر واحد بعين ذلك واذا امتنع اجتماع قدرتين لقادر واحد على مقدور
واحد فلا بد وان لا يكون القدرتان متماثلتين والا يلزم وحدة المقدور عند تعدد القدرة
لان تماثل القدرتين يقتضي وحدة المقدورين وقد بينا ان القدرتين لا يجتمعان على مقدور واحد
ورد المص هذا المذهب بانه لا استبعاد في تماثل القدرتين وذلك لان القدرتين يجوز ان يجتمعا
على مقدور واحد كما بينا جواز اجتماع قادرين على مقدور واحد لكن لا يجوز اجتماعهما على وقوع مقدور
واحد كما بينا انه لا يجوز اجتماع القادرين على وقوع مقدور واحد واذا جاز اجتماع قدرتين على
مقدور واحد جاز تماثلهما اذ لا يلزم من التماثل الا وحدة المقدور مع تعدد القدرة وهو جائز
فلا استبعاد في تماثل القدرتين والعجز يقابل القدرة بلا خلاف في ذلك انما اختلفوا في ان ما يكون
بينهما تقابل العدم والملكة بان يكون العجز عدما والقدرة ملكة او تقابل الضدين فذهب المعتزلة
الى الاول واختاره المص وذهب الاشاعرة الى الثاني واحتجوا عليه بان كل واحد يجد من
نفسه التفرقة الضرورية بين كونه ممنوعا من القيام حال كونه زمنا وعاجزا منه حال كونه عاجزا من
فاختصاصه بالمنع المتحقق من القيام الممكن حال كونه زمنا اما ان يكون له مخصص وهو باطل
او لمخصص عدمي وهو باطل اذ المخصص للمنع علة له والعلة صفة ثبوتية فيمتنع ان يتصف العدمي
بها او لمخصص موجود ولا يجوز ان يكون ذلك المخصص من الامور المتحققة حال القدرة كالجوهر
غير الذات والحيوة والعلم والارادة والبنية وهو ظاهر فتعين ان يكون امرا موجودا غير متحقق في
الجسم عند القدرة فيكون ضدا له وفيه نظر فان الاتصاف بالعلة لا يمتنع ان يكون المخصص لها
عدميا لان العلية من الامور الاعتبارية جاز ان يكون المخصص للمنع عدم القدرة واحتجت
المعتزلة بان العجز غير محسوس في نفسه كالالوان والطعوم ولا موجب للازدياد عليه يستدل بها
عليه فلا يكون ثابتا والجواب عنه ان العجز وان لم يكن محسوسا فلا نم انه لا دليل عليه بل الزمن احد الدليل
فلا نم انه يلزم منه انتفاء العجز فان انتفاء الدليل مطلقا لا يستلزم انتفاء المدلول فكيف انتفاء دليل واحد
والحق ان العجز ان كان عبارة عن مثل ما يعرض للمرتعش ويمتاز به حركة المختار فالعجز وجودي ولعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)